زكّت الدمخي رئيساً والكندري مقرراً واتفق أعضاؤها على تحويلها إلى دائمة

«حقوق الإنسان»: زيارة السجن المركزي الأسبوع المقبل للاطلاع على الخدمات المقدمة للنزلاء

د.عادل الدمخي

اجتمعت لجنة الدفاع عن حقوق الإنسان أمس وزكت النائب د.عادل الدمخي رئيسا والنائب د.عبدالكريم الكندري مقرراً.

وقال رئيس اللجنة النائب د.عادل الدمخي ان اللجنة في اجتماعها الأول أمس اتفقت على آلية عملها خلال الفترة المقبلة.

ولفت الدمخي إلى أن هناك اتفاقا على أن يتقدم بعض النواب بمقترح لتحويل اللجنة إلى دائمة.

وأضاف د.الدمخي في تصريح للصحافيين عقب اجتماع اللجنة أن اللجنة ستقوم بزيارة السجن المركزي الأسبوع المقبل للاطلاع على الخدمات المقدمة للنزلاء ومدى توافقها مع القوانين ذات الصلة.

ولفت إلى أنه سيتم تلقي الشكاوى من المواطنين وبحث القوانين والقرارات التي فيها تجاوز على حقوق الإنسان وستعمل اللجنة على إعداد تقرير كل 3 أشهر عن حالة حقوق الإنسان في الكويت بالتعاون مع مؤسسات المجتمع المدني.

وأكد د.الدمخي أن اللجنة ستبحث اللائحة التنفيذية لقانون الديوان الوطني لحقوق الإنسان مع المسؤولين، وسيكون لها اجتماع مشترك مع لجنة المقيمين بصورة غير قانونية لبحث ملف هذه الفئة.

وأكد الدمخي ان ملف الشهداء والأسرى سيكون حاضرا في اللجنة وسيكون له تعامل خاص باللجنة.

وأشار إلى أن لجنة حقوق الإنسان أمامها عمل كبير ومشعب وتحتاج لجهود مضاعفة.

وأشاد الدمخي بالحماس الذي يتمتع به جميع أعضاء اللجنة والتوافق التام بينهم على انجاز كافة المواضيع المتعلقة بحقوق الإنسان، مشيرا الى أن اللجنة عقدت اجتماعها بجميع اعضائها باستثناء عضو واحد اعتذر عن عدم حضوره.

وردا على سؤال حول كيفية مناقشة هذه الموضوعات باللجنة في ظل قرار مكتب المجلس الذي يلزم اللجان بالحصول على موافقة مسبقة للمناقشة من المجلس، قال الدمخي «سنطلب ذلك من المجلس».

الفضل: الخصخصة تتوافق مع الدستور وتبعد الحكومة عن أي تدخل في شؤون الأندية

«الشباب» وضعت خطة عملها لرفع الإيقاف عن الرياضة وبناء صناعة رياضية متكاملة

أحمد الفضل

أوضح مقرر لجنة الشباب والرياضة النائب احمد الفضل أن اللجنة بحثت في اجتماعها الأول منهجية عمل اللجنة، ووضعت خطة عمل تسير في شقين، الأول محاولة رفع الإيقاف عن النشاط الرياضي الكويتي الذي تنتهي مهلته في 11 يناير المقبل، والشق الثاني يتعلق ببناء صناعة رياضية متكاملة، مبينا أن الشق الأخير يتطلب وقتا طويلا.

وقال الفضل في تصريح للصحافيين عقب اجتماع اللجنة أمس: خطتنا الاستراتيجية مبنية على الاجتماع او التواصل مع الاتحادات التي أوقفت النشاط الرياضي للكويت من اجل رفع الإيقاف مقابل التزامنا بالتقدم بقانون يراعي المواثيق الأولمبية والقوانين الدولية، والعمل في الوقت نفسه على قانون آخر يتحدث عن خصخصة الرياضة، ويأخذ بعين الاعتبار كل المحاذير السابقة التي تبديها الجهات الدولية.

وأكد ان تطوير الحركة الرياضية هو الأساس وليس رفع الإيقاف، ونشر وعي رياضي مجتمعي، مشيرا إلى انه تمت دعوة وزير الشباب والرياضة لحضور اجتماع الثلاثاء المقبل وربما الخميس أيضا. وبين انه سيتم الاستيضاح من الوزير حول خطط الحكومة لرفع الإيقاف ومناقشة هذه الخطط في اللجنة، ومحاولة مزجها مع المقترحات النيابية للخروج بصيغة توافقية ترسل الى الاتحادات الدولية وهنا ينتهي دور اللجنة، مؤكدا ان الكتاب الموجه من قبل الحكومة للاتحادات الدولية يكفي ويغني.

وأوضح ان اللجنة ستبحث مدى دستورية مراسلتها للجهات الدولية في هذا الجانب، أو الاتفاق مع الوزير على القيام بهذا الدور، لافتا إلى أن هناك توجها للسير على طريقة الحوكمة المالية التي تمت في بريطانيا ووافق عليها الفيفا، وتطبيق هذا النظام الرقابي المالي في الكويت.

وأكد أن أعضاء اللجنة الخمسة جميعهم في اتجاه واحد ولا يوجد خلاف فيما بينهم حول هذه التوصية، مبينا ان اللجنة ستدعو مختلف الأطراف وستمتلئ الصفوف الأمامية في مسرح مجلس الأمة بالشخصيات الرياضية للاستماع الى آرائهم، حتى نقدم شيئا لا يميل إلى أي طرف.

ورأى أن خصخصة الأندية الرياضية تتوافق تماما مع الدستور، وتبعد الحكومة عن اي تدخل في شؤون الأندية، مضيفا: «بالكويتي اقول ان ما سنفعله هو نقل الهوشة من الكراسي الى داخل الملعب، وهذا لا يتم الا لما كل واحد يقط فلوسه».

قدمه الدلال والحربش والعنزي والطبطبائي والشاهين

نواب يقترحون تأسيس شركة تأمين صحي لتوفير الرعاية الصحية للمواطنين والمقيمين

د.جمعان الحربش

محمد الدلال

أسامة الشاهين

م. عبدالله فهاد

قدم النواب محمد حسين الدلال ود.جمعان ظاهر الحربش وعبدالله فهاد العنزي ووليد مساعد الطبطبائي وأسامة عيسى الشاهين اقتراحا بقانون في شأن تطوير الرعاية الصحية جاء كالتالي:

(مادة أولى)

تضع الحكومة خلال سنة من تاريخ العمل بهذا القانون استراتيجية متكاملة للرعاية الصحية للمواطنين ولمدة عشرة سنوات وذلك على أن تتضمن برامج ولها أن تستعين في ذلك ببيوت الخبرة الوطنية والعمالية.

(مادة ثانية)

تلتزم الحكومة خلال ثلاث سنوات من العمل بهذا القانون بإنشاء مدينة طبية متكاملة للخدمات الصحية، تشتمل على ما يأتي:

1 ـ الخدمات الثانوية والتخصصية.
2 ـ الرعاية الصحية التأهيلية.
3 ـ الرعاية التلطيفية.
4 ـ مركز الحوادث والطوارئ.
5 ـ المركز الطبي للتدريب والتعليم المستمر.
6 ـ مركز التخطيط والجودة الصحية.

ولها أن تستعين في ذلك بالمؤسسات الطبية العالمية التي تعمل بنظام «الإدارة الشاملة» لضمان حصول المدينة الطبية على الاعتماد العالمي.

(مادة ثالثة)

تلتزم الحكومة بتأسيس شركة متخصصة للخدمات الصحية للمواطنين تقوم بإدارة المدينة الطبية المشار إليها في المادة السابقة وذلك وفقا لنصوص وأحكام القانون رقم 7 لسنة 2008 بشأن تنظيم عمليات البناء والتشغيل والتحويل والأنظمة المشابهة.

(مادة رابعة)

ينشأ في كل منطقة صحية قسم خاص يسمى قسم «تعزيز الصحة» يتبع رئيس الرعاية الأولية في المنطقة المعنية وتحدد مهامه

تلتزم الحكومة خلال ثلاث سنوات من تاريخ العمل بهذا القانون بما يأتي:

1 ـ تأسيس شركة للتأمين الصحي لتوفير الرعاية الصحية للمواطنين والمقيمين برسوم مدعومة للمواطنين.
2 ـ العمل على حصول المؤسسات الصحية على الاعتماد العالمي.
3 ـ وضع نظام لقياس الأداء والإنجاز في المؤسسات الصحية.

(مادة خامسة)

تضع وزارة الصحة بالتعاون مع الجهات المعنية خطة متكاملة لفئات المجتمع تحدد الفحوصات الوقائية الواجب إجراؤها لكل فئة والفترات الزمنية اللازمة لإجراء الفحص بحسب جنس وطبيعة وحالة وبيئة كل فئة.

وتستعين وزارة الصحة في ذلك بالبروتوكولات العالمية المعتمدة للفحوصات الوقائية بناء على الدراسات المحلية التي تحدد الأمراض الأكثر شيوعا في الكويت والمنطقة.

(مادة سادسة)

تعد لجنة مشكلة من وزارة الصحة وكلية الطب ـ جامعة الكويت وجهات الاختصاص الأخرى ومستشارين عالميين دراسة متكاملة تحدد:

1 ـ الأمراض الأكثر شيوعا في الكويت والمنطقة.
2 ـ نوعية الفحوصات المطلوبة لكل فئة بحسب المقاييس المعتمدة عالميا.
3 ـ الاحتياجات المطلوبة لتوفير الخدمة الصحية كالقوى العاملة والمباني والأجهزة الطبية والمواد والمستهلكات الطبية والميزانية السنوية وغيرها. وذلك خلال سنة من تاريخ هذا القانون.

وتقوم وزارة الصحة بتوفير الاحتياجات الخاصة والميزانية اللازمة لهذا المشروع وذلك خلال سنة من تاريخ انتهاء الدراسة.

(مادة سابعة)

ينشأ في كل منطقة صحية قسم خاص يسمى قسم «تعزيز الصحة» يتبع رئيس الرعاية الأولية في المنطقة المعنية وتحدد مهامه بالآتي:

1 ـ الإشراف المباشر على برنامج «تعزيز الصحة الشخصي» بالتنسيق مع الجهات الصحية الأخرى.
2 ـ إعداد البرامج التوعوية الخاصة لكل مرض.
3 ـ إعداد دورات تدريبية لتوعية أفراد المجتمع بالطرق الصحية.
4 ـ حفظ بيانات المراجعين ومتابعاتهم، وإنشاء ملف إلكتروني متكامل لكل مراجع يسمى «البرنامج الوقائي الشخصي».
5 ـ إعداد الدراسات الميدانية بالأمراض والعادات غير الصحية المنتشرة في المجتمع.
6 ـ دراسة جدوى برنامج تعزيز الصحة بصورة دورية.
7 ـ إعداد دليل متكامل لكل أسرة يحدد به الفحوصات الواجب إجراؤها لكل فرد والفترات الزمنية التي يجب إجراء الفحوصات فيها.
8 ـ تحويل المريض إلى الطبيب المختص في حالة اكتشاف أي مرض خلال الفحوصات الدورية.

وجاءت المذكرة الإيضاحية للاقتراح بقانون في شأن تطوير الرعاية الصحية كما يلي:

تدعيما للرعاية الصحية للمواطنين أعد هذا الاقتراح بالقانون الذي ينص في مادته الأولى على إلزام الحكومة بأن تضع خلال سنة من تاريخ العمل بهذا القانون استراتيجية للرعاية الصحية للمواطنين ولمدة عشر سنوات.

وتنص المادة الثانية على إنشاء مدينة طبية متكاملة للخدمات الصحية تتولى إداراتها شركة متخصصة يتم تأسيسها وفقا لأحكام القانون رقم 7 لسنة 2008.

كما نص الاقتراح في مادته الرابعة على إنشاء شركة للتأمين الصحي وفي المواد من (5 إلى 7) وضع الاقتراح البرامج اللازمة لتعزيز الصحة ومن بينها إنشاء أقسام تسمى أقسام تعزيز الصحة في كل منطقة صحية.

كما نصت المادة الثامنة على أن تصدر اللائحة التنفيذية لهذا القانون بناء على عرض وزير الصحة خلال ثلاثة أشهر من تاريخ العمل بهذا القانون.

الطبطبائي يسأل عن تنفيذ الأحكام ضد دشتي

د.وليد الطبطبائي

وجه النائب وليد الطبطبائي سؤالا برلمانيا إلى نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية الشيخ خالد الجراح حول تطورات الأحكام الصادرة ضد النائب السابق د.عبدالحميد دشتي والإجراءات التي اتخذتها الوزارة في هذا الخصوص وخطة الوزارة لتنفيذ هذه الأحكام.

وقال الطبطبائي في مقدمة سؤاله إن د. عبدالحميد دشتي قد قام بالإساءة على المملكة العربية السعودية وإلى مملكة البحرين، وقد أقيمت الشكاوى الجزائية بهذا الخصوص.

وصدرت أحكام نهائية جنائية بحقه، وهو حاليا هارب خارج البلاد، مطالبا بتزويده عما إذا كانت الوزارة قد اتخذت إجراءات ضبط هذا المجرم الهارب بالتنسيق مع الجهات المعنية؟ إذا كانت الإجابة بنعم، يرجى تزويدنا بنسخة من هذه الإجراءات، وإذا كانت الإجابة بالنفي، فما هو السبب لذلك، وما هي خطة الوزارة لضبطه في هذه الحالة؟

النصف للحمود: هل تم اعتماد أعضاء الجمعية العمومية لنادي القادسية؟

راكان النصف

وجه النائب راكان النصف سؤالا الى وزير الإعلام ووزير الدولة لشؤون الشباب الشيخ سلمان الحمود قال في مقدمته: إنه بالإشارة الى كتاب وزارة الدولة لشؤون الشباب رقم 2016/17079/1 المؤرخ في 2016/4/26 والمتضمن إجابة وزير الإعلام ووزير الدولة لشؤون الشباب على سؤالنا البرلماني بتاريخ 17 مارس 2016، وعلى ضوء الإجابات

أطالب بتزويدي بالآتي:

1 ـ هل تم اعتماد أسماء أعضاء الجمعية العمومية في نادي القادسية الذين تقدموا بشكاوى لدى هيئة الرياضة؟ واذا كانت الاجابة بالرفض يرجى توضيح الأسباب وما مصيرهم بعدما تم شطبهم ومصير رسوم الاشتراكات؟

2 ـ هل تم تحويل بعض اعضاء مجلس ادارة نادي القادسية للنيابة وما الأسباب؟ يرجى تزويدنا بنسخة من قرار التحويل.

3 ـ لماذا تم تمديد فترة مجالس ادارات الاندية 3 شهور بعد ان انقضت مدتهم القانونية؟ يرجى تزويدي بقرار التمديد لهم.

عاشور و الهاشم يقترحان إلغاء قانون البصمة الوراثية

صفاء الهاشم

صالح عاشور

تقدم النائبان صفاء الهاشم وصالح عاشور بالاقتراح بقانون بشأن إلغاء القانون رقم (78) لسنة 2015 في شأن البصمة الوراثية، ونص الاقتراح على أن يلغى القانون رقم (78) لسنة 2015 في شأن البصمة الوراثية.

ونصت المذكرة الإيضاحية على الآتي: صدر القانون رقم (78) لسنة 2015 في شأن البصمة الوراثية في يوليو 2015 والذي بموجبه ألزم جميع الأشخاص الخاضعين لأحكامه بإجراء فحص البصمة الوراثية مع توقيع الجزاء على كل من يخالف أحكامه بالامتناع عن إعطاء العينة اللازمة لإجراء الفحص متى طلب منهم ذلك.

وبناء عليه جاء هذا القانون معيبا لمخالفته قواعد أصولية من الدستور والقانون، مما جعله يتعرض لنقد واسع النطاق من قبل فقهاء الدستور ومنظمات المجتمع المدني والحقوقيين، حيث إنه من جهة اخرى ينتهك حق الخصوصية والحرية الشخصية المنصوص عليها في المادة (30) من الدستور.

..و الهاشم تطالب بتسريع تخصيص قسائم جنوب عبدالله المبارك

طالبت النائب صفاء الهاشم وزير الدولة للإسكان ووزير الدولة لشؤون الخدمات ياسر أبل بالإسراع في فتح باب التخصيص لمنطقة جنوب عبدالله المبارك في شهر أبريل 2017 من اجل الطلبات القديمة المقدمة 98 ـ 99، وما قبل ذلك أو أقرب وقت ممكن.

وقالت إن فترة الانتظار الطويلة أرهقت المواطن نفسيا وماليا بسبب الإيجارات المرتفعة ومتطلبات الحياة والأسرة، معربة عن تمنياتها أن تكون جميع المخططات الخاصة بهذه المنطقة نموذجية وتليق بالسكن والمواطنين. وقالت: سئمنا الأخطاء السكنية وعيوب البناء، واستخدام مواد بناء رخيصة لا تليق بالمواطن الكويتي ولا بذوقه واحتياجاته، وأتمنى أن تدمج المشاريع الصغيرة من ضمن مخططات المدن الإسكانية الجديدة لخلق مدن قائمة بذاتها من مشاتل ومناحل ومقاه وأسواق وهذا سيكون أفضل وأجمل لخلق روح المدينة بسكانها بدل البلوكات الأسمنتية المظلمة والحزينة التي لا يزينها إلا مظلات سيارات وحاويات بلدية.

الحويلة لوزير الأشغال: ما خطتكم لتوسعة وتطوير طريق الوفرة؟

د.محمد الحويلة

قدم النائب د.محمد الحويلة سؤالا برلمانيا إلى وزير الأشغال العامة عبدالرحمن المطوع حول خطة الوزارة لتطوير طريق الوفرة والطرق المؤدية لمدينة صباح الأحمد، وأيضا حول الإجراءات التي ستتخذها الوزارة لحل أزمة تطاير الحصى وهل تمت معالجة الأسباب في التركيبة الجديدة للاسفلت الذي سيستخدم في رصف الطرق الجديدة والمتضررة؟

وذكر الحويلة في سؤاله أنه لا يخفى على أحد أن طريق الوفرة يخدم كثيرا من الأماكن التي يقصدها المواطنون بشكل يومي مثل نادي فروسية الأحمدي الذي يستغله الآلاف يوميا إضافة إلى منطقة مزارع الوفرة وقسائم الثروة الحيوانية بالإضافة إلى ازدياد مرتاديه بعد إنشاء مدينة صباح الأحمد، فأصبح طريق الوفرة يعاني من ضغط وكثافة، بسبب عدم استيعابه الكم الهائل من السيارات والشاحنات التي ترتاده، حيث إن الطريق يعمل بحارتين فقط، وهو ما سبب الكثير من الحوادث التي راح ضحيتها الكثير من الأبرياء.

وقال إن طريق الوفرة له أهمية خاصة لارتباطه بالعديد من المناطق الجنوبية التي من المتوقع مستقبلا الزيادة السكانية بها، لذلك هناك ضرورة لتوسعة الطريق بشكل يستوعب هذه الكثافة مستقبلا.

وطالب الحويلة بتزويده بالآتي: ـ إجراءات وزارة الاشغال لتطوير وتوسعة طريق الوفرة مع تزويدي بصورة من خطة وزارة الأشغال لتطوير طريق الوفرة والطرق المؤدية لمدينة صباح الأحمد، مع تزويدي بالمدة الزمنية التي وضعتها وزارة الأشغال لتنفيذ هذه الخطة وتزويدي بالمراسلات التي تمت بين وزارة الأشغال وبلدية الكويت بخصوص هذا المشروع.

ـ هل تم التنسيق بين وزارة الأشغال وأي من الجهات الحكومية ذات الصلة لتحديد المتطلبات والآلية الملائمة لتنفيذ المشروع؟ إذا كانت الإجابة بالإيجاب فيرجى تزويدي بهذه الجهات وما تم بينها وبين وزارة الأشغال.

ـ وقال إن طريق الوفرة مليء بالحفر وقلة العلامات الإرشادية، فضلا عن عدم وجود حواجز فاصلة لطريق الذهاب والعودة على أغلب طول الطريق، فما الإجراءات التي اتخذتها الوزارة تجاه هذه المخالفات أو المزمع اتخاذها؟

ـ لماذا لم تقم الهيئة العامة لشؤون الزراعة بزراعة مصدات للغبار تحد من زحف التربة على طريق الوفرة الأمر الذي يتسبب في حوادث عدة تذهب ضحيتها أرواح بريئة نتيجة هذا الإهمال؟